قوله

ويحتمل ان يجوز على التقسيم بانه غير حاصر لان مورد القسمة في هذا المقام ليس بكلي لان الكلي
فهو خارج عن هذين القسمين مع انه قسم والشق الاول من الجواب منع لدخوله في المقسم
مع تسليم خروجه عن الاقسام والشق الثاني منه منع لخروجه عن الاقسام مع تسليم دخوله في المقسم فافهم
والكلي لفظ الكلي بالاشتراك اللفظي يطلق على معنيين احدهما هو الكلي الحقيقي وهو لم يمنع فرض
صدقه على كثيرين يعني مفهوم امكن للعقل بمجرد ادراكه بين كثيرين لسواء الاشتراك في نفس الامر (فرض اشتراكه صح)
اولا وسواء امكن بالاشتراك اولا فيشمل جميع اقسامه فيكون منعكسا والمراد من الفرض بمعنى
التجويز اي حكم العقل بالجواز لا بمعنى التقدير المعتبر في مقدمة الشرطية واستعمال الفرض
بهذا المعنى ايضا شايع كثير في كلامهم فيكون مطردا فلا يرد عليه ما قيل انه صادق على الجزئي
لانه يمكن للعقل ان يعتقد ان ذات زيد مثلا لو كان مشتركا بين كثيرين لكان كليا فيجوز (او يصدق نخ)
له فرض اشتراك بين كثيرين وللكثرة معنيان احدهما ما يقابل الوحدة وثانيهما ما يقابل
القلة وكليهما صحيح هنا والنكتة في جمع الكثيرين بالياء والنون مع ان افراده غير مختصة بذوي
العقول هي التنبيه على ان جميع الكليات منها وبه باعتبار النفس الصور حتى انه ما من
كلي الا وهو صادق بهذا الاعتبار وان كان متباينا لهم بحسب الخارج كذا قاله بعض (بالذوي العقول صح)
ذوي الشهرة وثانيهما هو الكلي الاضافي وهو الذي اندرج تحته شيء آخر بالفعل او بالامكان
في نفس الامر وهذا المعنى اخص مطلقا من الاول من جهتين احدهما ان الكلي الحقيقي قد لا يمكن
اندراج شيء تحته كما في الكليات الفرضية ولا يتصور ذلك في الكلي الاضافي وثانيهما
ربما يمكن اندراج شيء تحت الكلي الحقيقي ولا يندرج بالفعل لا ذهنا ولا خارجا ولا بد
في الكلي الاضافي من الاندراج بالفعل هذا على الاول واما على الثاني فهو اخص مطلقا منه
ايضا لكنه من جهة فقط وهي الجهة الاولى كذا قاله المحقق الشريف والكل المجموع هو الذي
يتركب من الاجزاء والنسبة بين الكلي والكل عموم وخصوص من وجه لصدقهما على الانسان
وصدق الكلي بدون الكل على الكلي البسيط كالكلي ليس بمركب من الاجزاء كالجنس
العالي وصدق الكل بدون الكلي على زيد ويسمى على كل منهما معنى ويسمى ايضا مورد القسمة (المركب الذي ليس بكلي صح)
بينهما تباينا كليا ولا ترادفا اذ الترادف لا يكون الا بين المفردين على ما قاله الفاضل

العصام

---

٨١ ٥٢ ٣٤

العصام في الحاشية التصديقات في بحث تحقيق المحصورات ويسمى الجزئيات ولفظ
الجزئي ايضا بالاشتراك اللفظي يطلق على معنيين احدهما حقيقي وهو الذي يمتنع فرض صدقه على
كثيرين يعني مفهوم لا يمكن للعقل فرض اشتراكه بين كثيرين بمجرد ادراكه ما هو المراد من الفرض
في هذا التعريف كما هو المراد منه فيما سبق في تعريف الكلي الحقيقي فلا يرد عليه ما اورد فيه
من عدم الاطراد الانعكاس فافهم والنسبة بين الجزئي الحقيقي وبين الكلي الحقيقي والاضافي
تباين وهذا ظاهر واما النسبة بينه وبين الكل فبينهما عموم وخصوص من وجه لصدقهما
على زيد وصدق الجزئي بدون الكل على الجزئي الذي ليس بمركب من الاجزاء كالنقطة
المعينة وصدق الكل بدون الجزئي الحقيقي على الانسان وثانيهما اضافي وهو الذي
اندرج تحت شيء آخر بالفعل او بالامكان في نفس الامر وهذا المعنى اعم مطلقا من الاول
وبوجه واما النسبة بينه وبين كل من معنى الكلي فعموم وخصوص من وجه فافهم والاجزاء جزء
هو الذي يتركب منه ومن غيره وما بقي ههنا من النسبة التي تحصل نسبة الجزء الى كل
من الخمسة فيجا قبله ومن النسبة الواحدة التي تحصل بنسبة الجزئي الاضافي الى الكلي
فكل منهما كنسبته الكل الى الكلي فتأمل حتى تستخرج مواد الاجتماع ومواد الافتراق
في كل منهما لان المصنف لا يذكر على التفصيل اقسام للكلي في الاول وللكل في الثاني اذ الجز
ئيات من حيث انها ليست باجزاء لا تكون اقساما للكل من حيث انه كل وتعرف
النسبة بين القسم وبين المقسم في بيان شروط صحة التقسيم ويسمى كل قسم
جزئيا كان او جزئيا بالنسبة الى المقسم الاخر جزئيا كان او جزئيا والاول الاول
والثاني للثاني فيما اذا حصل بالتباين المطلق ويسمى القسم جزئيا كان او جزئيا
الذي دخل في المقسم كليا كان او كليا والاول في الاول والثاني في الثاني ولم يذكر
التقسيم الذي دخل في المقسم في انحاء التقسيم تقسيم الكلي الى الاجزاء بالنسبة
الى الاول وتقسيم الكلي الى الجزئيات بالنسبة الى الثاني والسطح بين الاقسام التي
هي الاجزاء والجزئيات تأمل تعرف وجه التسمية وشرط صحة التقسيم تقسيم
الكلي الى جزئياته سواء كان حقيقيا او اعتباريا بقرينة ذكر الشروط لصحة

كل والاجزاء من حيث انها ليست بجزئيات لا تكون اقساما للكلي من حيث انه كلي فافهم صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)